



مجمع الفقه الإسلامي بـجدة  
منتدى الفكر الإسلامي

**” تجربة البنك الإسلامي للتنمية  
في دعم التنمية في الدول الإسلامية ”  
و  
التحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة  
المصرفية الإسلامية**

**الدكتور / بشير عمر محمد فضل الله  
المستشار بإدارة البنك الإسلامي للتنمية**

جدة - المملكة العربية السعودية  
وذلك في يوم الثلاثاء ١٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ  
الموافق ١١ ابريل ٢٠٠٦م

## المحتويات

### الصفحة

### الموضوع:

#### القسم الأول : دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية :

|    |   |
|----|---|
| ٢  | ١ - تمهيد   |
| ٢  | ٢ - الأداء التنموي لاقتصادات الدول الإسلامية                            |
| ٣  | ٣ - إنشاء البنك الإسلامي للتنمية والتحديات الأولية                      |
| ٥  | ٤ - أهم التطورات المؤسسية من أجل دعم التنمية                            |
| ٦  | ٥ - تطور التوجهات الإستراتيجية لخدمة التنمية                            |
| ٨  | ٦ - نمو الهيكل المالي وتعبئة الموارد لتلبية الحاجيات التنموية المتزايدة |
| ١١ | ٧ - النشاط التمويلي التنموي للبنك                                       |
| ١٦ | ٨ - تقييم الأثر التنموي لتمويل البنك على الدول الأعضاء                  |
| ١٧ | ٩ - الخاتمة   |

#### القسم الثاني : التحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية

|    |   |
|----|---|
| ١٩ | ١٠ - دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم الصناعة المصرفية الإسلامية |
| ٢١ | ١١ - التحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية    |

بسم الله الرحمن الرحيم

## القسم الأول

### دور البنك الإسلامي للتنمية

### في دعم التنمية في الدول الإسلامية

١ - تمهيد

يلعب البنك الإسلامي للتنمية كغيره من البنوك التنموية دوراً رئيساً وهاماً في تجميع الموارد من الدول الأعضاء ومن الأسواق المالية وفي تخصيصها وتوزيعها على المشاريع والبرامج المتنوعة في قطاعات الاقتصاد المختلفة، خاصة الإنتاجية منها، وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحسين المستوى المعيشي للإنسان في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

ومنذ نشأته، دأب البنك على دعم قدراته للعب هذا الدور الحيوي بالاعتماد على التحسين المتواصل لكفاءة العاملين فيه وكفاءة نظمه الداخلية، كما اعتمد على الدعم المستمر من دوله الأعضاء، وخاصة من دولة المقر، المملكة العربية السعودية.

تنقسم هذه الورقة إلى قسمين : القسم الأول يعني بإبراز دور البنك الإسلامي للتنمية في تنمية دوله الأعضاء من خلال تكوينه واتفاقيات ولوائح نشأته، وكذلك من خلال نشاطاته التمويلية المختلفة، مروراً بالتطورات المؤسسية والإستراتيجية. وسيتم تحليل هذا الدور بعد تقديم نبذة مختصرة عن السمات البارزة لاقتصادات الدول الإسلامية الأعضاء وأدائها في مجال التنمية. أما القسم الثاني فيركز على التحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية، ويناقش بعض الحلول المقترحة لمواجهة تلك التحديات.

٢ - الأداء التنموي لاقتصادات الدول الإسلامية الأعضاء

شهدت الدول الإسلامية خلال العقود القليلة الأخيرة نمواً اقتصادياً اتسم بتضاعف إجمالي الناتج المحلي ثلاث مرات، وارتفاع متوسط الناتج المحلي للفرد من ٧٥١ دولار سنة ١٩٧٥م إلى ١١٢٤ دولار سنة ٢٠٠٤م. فيما انتقل الميزان التجاري من عجز قارب ٤٤ بليون دولار عند إنشاء البنك إلى فائض كبير يقدر بحوالي ١٥٦ بليون دولار. كما شهدت هذه الدول تحسناً في مؤشرات التنمية البشرية، ويبدو هذا

جليا من خلال ارتفاع مؤشر التنمية البشرية من ٠,٥٠٧ سنة ١٩٩٠م إلى ٠,٥٨٨ سنة ٢٠٠٣م، وارتفاع نسبة تعليم الكبار من ٤٥% سنة ١٩٧٥م إلى ٧٠% سنة ٢٠٠٤م. وخلال الفترة منذ إنشاء البنك إلى الآن، عرفت الدول الإسلامية أيضا تغيرا في توجهاتها وسياساتها الاقتصادية من اقتصادات موجهة ومعتمدة أساسا على القطاع العام وعلى استبدال الواردات بالإنتاج المحلي إلى اقتصادات السوق المعتمدة على القطاع الخاص وعلى تعزيز الصادرات والاندماج في الاقتصاد العالمي. ويوضح الجدول أدناه أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية عند إنشاء البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٥م وفي آخر سنة تتوفر فيها المعلومات الإحصائية.

### جدول رقم (١) : أهم مؤشرات النمو والتنمية البشرية للدول الإسلامية

(\*) آخر سنة ٢٠٠٥

| معدل النمو<br>(٢٠٠٣-٢٠٠٤)<br>(%) | معدل النمو<br>(١٩٧٥-٢٠٠٤)<br>(%) | ٢٠٠٤  | ١٩٧٥  |   |
|----------------------------------|----------------------------------|-------|-------|---|
| ١,٩                              | ٩٣                               | ١,٤   | ٠,٧   | عدد السكان (بليون)  |
| ٩,٤                              | ٥٦                               | ٧٠    | ٤٥    | نسبة تعليم الكبار (%) (*)                                   |
| ٠,٧                              | ١٦                               | ٠,٥٨٨ | ٠,٥٠٧ | مؤشر التنمية البشرية (**)                                   |
| ٤,٦                              | ١٨٨                              | ١,٥   | ٠,٥   | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية<br>(تريليون دولار) |
| ٢,٧                              | ٥٠                               | ١١٢٤  | ٧٥١   | الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار                       |
| ١٢,٦                             | ٤٥٤                              | ١٥٥,٩ | -٤٤,١ | الميزان التجاري (بليون دولار)                               |

(\*\*) أول سنة ١٩٩٠ وآخر سنة ٢٠٠٣

### ٣- إنشاء البنك الإسلامي للتنمية والتحديات الأولية

إن البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن أول مؤتمر لوزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة من عام ١٣٩٣هـ الموافق (ديسمبر عام ١٩٧٣م). وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في شهر رجب عام ١٣٩٥هـ الموافق (شهر يوليو من عام ١٩٧٥م). وقد تم افتتاح البنك رسمياً في اليوم الخامس عشر من شهر شوال عام ١٣٩٥هـ (العشرين من أكتوبر عام ١٩٧٥م).

لاشك أن فكرة تضامن الدول الإسلامية وتعاونها في مواجهة تحدي التنمية بصفة عامة والتخفيف من حدة الفقر بصفة خاصة في إطار مبادئ وهدى الشريعة الإسلامية الغراء كانت وراء إنشاء البنك ولازالت تحدد توجهاته ونشاطاته.

وقد جاء إنشاء البنك الإسلامي للتنمية ترسيخاً لمبدأ التضامن الإسلامي والتعاون المشترك، وإدراكاً لحجم التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في المجال الاقتصادي، ومن ثم ضرورة إيجاد آلية فاعلة للتصدي لتلك التحديات. فهو مؤسسة للتعاون التنموي جنوب - جنوب نظراً لكون كل أعضائه من البلدان النامية. ويتجلى

هذا التضامن في الحرص على الإجماع أو التوافق في اتخاذ القرارات ودون الحاجة منذ إنشاء البنك إلى اللجوء إلى التصويت.

ومنذ البداية، تم التوافق على أن يكون هدف البنك الإسلامي للتنمية الأساس هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. كما تم التوافق لتحقيق هذا الهدف السامي على أن يولي البنك عناية خاصة لتمويل المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية التحتية ذات الجدوى المالية والاقتصادية بوسائل متعددة منها المساهمة في رأس المال وتقديم القروض الحسنة. ثم أضيف لهذه الوسائل لاحقاً الإجارة والبيع لأجل والاستصناع والمشاركة المتناقصة ونحوها، وذلك لأجل متوسطة وبعيدة المدى. وكما سيتم بيانه لاحقاً عند الحديث عن النشاط التمويلي، فقد أولى البنك منذ إنشائه أولوية قصوى للقطاع الاجتماعي وخاصة الصحة والتعليم. وكان البنك سابقاً في تمويل المشاريع التعليمية والصحية في حين كانت البنوك التنموية الأخرى في ذلك الوقت تتأى بنفسها عن مثل هذه المشاريع الاجتماعية. وبالفعل، قام البنك بتوقيع أول اتفاقية للتعاون مع مؤسسة دولية، مع اليونسكو، في مجال التعليم.

ومنذ إنشاء البنك، اتضحت أيضاً ضرورة الجمع بين الأنشطة التنموية والأنشطة في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي. وفي هذا الإطار، كان للبنك الأسبقية بين البنوك التنموية في العناية بتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء حيث أتاحت برامج التمويل قصيرة الأجل للواردات، ثم بعد ذلك برامج تمويل الصادرات، بوسيلة المرابحة والوسائل الأخرى، مساهمة البنك في توفير احتياجات الدول الأعضاء والمستفيدين من السلع والبضائع الإستراتيجية ذات الصبغة التنموية.

وفي مجابهة تحدي التنمية، بادر البنك بتقديم المعونة الفنية لتهيئة المشروعات والدعم المؤسسي ونقل الخبرة والتقانة لفائدة الدول الأعضاء. كما أن من وظائف البنك إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة ومن بينها صندوق لمساعدة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء. وللبنك قبول الودائع وتعبئة الموارد المالية بالوسائل التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد اتسم البنك منذ تأسيسه بثلاث سمات وضعت أمامه تحدياً كبيراً في مسيرته اللاحقة، وأهم تلك السمات هي:

(أ) التزام البنك في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو بهذا أول مؤسسة مالية دولية في هذا المجال. كما أنه ما انفك يعمل على تعزيز صناعة الصيرفة الإسلامية في شتى أنحاء العالم بكل الوسائل الممكنة بالمساهمة في إنشاء العديد من البنوك الإسلامية والمساهمة في رؤوس أموالها وتقديم العون الفني، كما ساهم البنك بفاعلية في إنشاء عدد من المؤسسات التي تعمل على مساندة وتعزيز مسيرة العمل المصرفي الإسلامي سيأتي ذكرها فيما بعد.

- (ب) يعتبر البنك نموذجاً يكاد يكون فريداً للتعاون بين هذا العدد الكبير ٥٦ دولة من دول الجنوب، حيث أن الجانب الأكبر من رأس ماله مدفوع من قبل دول هي ذاتها من دول الجنوب هدفت إلى مساعدة غيرها من الدول الأقل نمواً. وفي هذا المجال، ساهمت المملكة العربية السعودية بأكثر من ٢٥% من رأس مال البنك كما ساهمت بسخاء في برامج وصناديقه الأخرى.
- (ج) تمثل الدول الأقل نمواً (حسب تصنيف الأمم المتحدة) نحو نصف عضوية البنك مما يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لمسألة التخفيف من حدة الفقر بالعمل على مساعدة هذه الدول من أجل تسريع نسق نموها من ناحية واستهداف الفئات الأكثر حرماناً من الناحية الأخرى.

#### ٤- أهم التطورات المؤسسية من أجل دعم التنمية

لقد شكك الكثيرون عند إنشاء البنك في قدرته وإمكانية نجاحه واستمراريته في تلبية احتياجات دوله الأعضاء المتغيرة والمتطورة مع الالتزام بأحكام الشريعة الغراء، خاصة في ضوء عدم وجود أية سابقة في هذا المجال.

إلا أنه، وبعد ثلاثين عاماً من النشاط الدؤوب والعمل المتميز في خدمة التنمية البشرية والاقتصادية، وبآليات وصيغ تمويلية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، برهن البنك ليس فقط أن النجاح في هذا المجال ممكن وميسور، بل إنه ممكن وميسور بذات المعايير العملية والمالية والائتمانية التي تصنف بها وصيفاته من مؤسسات التمويل متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تعتمد أساليب التمويل التقليدية. ولقد حدث ذلك نتيجة تطور مؤسسي محكم ومستمر شمل عدة جوانب، من بينها تنامي عضوية البنك وحضوره الميداني على الصعيد الدولي لخدمة التنمية البشرية.

فمن ناحية، شهد البنك نمواً تدريجياً في عضويته مع مرور الوقت. ففي حين كانت عضويته عند إنشائه في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) ٢٢ دولة فقط، زادت هذه العضوية لتصبح ٥٦ دولة في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). وجميع الأعضاء من الدول النامية التي تنتشر في أربع قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. والشرط الرئيس لعضوية البنك هو أن تكون الدولة طالبة العضوية عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتسدّد حصتها في رأس مال البنك وأن تصادق على اتفاقية تأسيس البنك. ولقد استثمر البنك هذه العضوية المتنامية لدعم التعاون الاقتصادي ولتبادل التجارب التنموية والخبرات بين أكبر عدد ممكن من الأقاليم والبلدان والمجتمعات الإسلامية.

ومن ناحية أخرى، فإن البنك الذي بدأ كمؤسسة وحيدة، تطور مع مرور السنين إلى مجموعة من المؤسسات والصناديق. فرض ذلك التطور تنوع الطلب على الخدمات التي يقدمها ونمو وتنوع العمليات التي يضطلع بها. وتشمل المجموعة الكيانات التالية:

- (أ) أعضاء مجموعة البنك وهم أربع: البنك (قائد المجموعة) والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. وسوف يضاف إليها قريباً - بمشيئة الله - المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة والتي هي حالياً قيد الإنشاء.
- (ب) الصناديق المتخصصة، وتشمل محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية، صندوق حصص الاستثمار، صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساس، صندوق استثمار ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف.
- (ج) المؤسسات التابعة، وهي المركز الدولي للزراعة الملحية، ومشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من لحوم الهدي والأضاحي الذي يديره البنك.

أما على صعيد الوجود الميداني، فقد أنشأ البنك ثلاث مكاتب إقليمية في كل من الرباط في المغرب وكوالالمبور في ماليزيا وألماني في كازاخستان. كما أن للبنك ممثلين ميدانيين في عدد من الدول الأعضاء. وقد أعطى وجود المكاتب الإقليمية والممثلين الميدانيين البنك ميزة إضافية للإطلاع على احتياجات الدول الأعضاء عن كئيب كما ساعد في تنفيذ ومتابعة تنفيذ المشروعات مما حسن كثيراً من أداء محفظة البنك في العمليات. كما أن البنك يعمل حالياً لفتح مكتب إقليمي في غرب إفريقيا لخدمة إفريقيا جنوب الصحراء ودول الساحل وزيادة عدد الممثلين الميدانيين.

وقد رافق هذه التطورات المؤسسية تطوراً آخر في حجم القوة البشرية العاملة في البنك حيث ارتفع العدد من حوالي ٩٠ في عام التأسيس إلى أكثر من ٩٠٠ في نهاية العام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

## ٥- تطور التوجهات الإستراتيجية لخدمة التنمية

يمثل الإطار الاستراتيجي لأي مؤسسة الحيز الذي تستطيع أن تتحرك فيه المؤسسة رأسياً وأفقياً لتحقيق أهدافها المعلنة وذلك في فترة زمنية معلومة. وقد درج البنك منذ إنشائه على وضع الاستراتيجيات والخطط متوسطة المدى لتعزيز أنشطته في الدول الأعضاء من أجل تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي لشعوب تلك الدول. فقد وضع البنك في عام ١٤١٤هـ (١٩٩٣م) "الخطة الإستراتيجية للمدى المتوسط" والتي كانت تخضع للمراجعة والتقويم الدوري بغية الوقوف على الثغرات والنواقص التي قد تعيق تنفيذها. وبالفعل، فلقد أشار هذا التقويم إلى ضعف آليات التنفيذ وغياب الحوافز التي تساعد على تحقيق الأهداف المنشودة.

ثم إن التطور الهائل الذي حدث في الساحة الاقتصادية الدولية، وتطور البنك نفسه إلى مجموعة بكل ما يعني ذلك من تشعب وتنوع في العمليات، جعل الحاجة إستراتيجية شاملة تخاطب تلك التحديات والفرص الناتجة عنها، وتضع رؤية مستقبلية تواكب ظروف العولمة وانفتاح الأسواق وتساعد في ذات الوقت على خلق آليات التنسيق بين أفراد المجموعة، جعلها أكثر إلحاحاً. ومن هذا المنطلق، فقد وضع البنك في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) إستراتيجية شاملة جديدة تخاطب تلك المستجدات وتتيح لأفراد المجموعة رفع الكفاءة وتعزيز التنسيق بين أعضائها من أجل تحقيق الأثر الجماعي الأكبر والأفضل للمساعدة التنموية في الدول الأعضاء. ولذلك قام البنك بصياغة بيان الرؤية والرسالة والقيم الأساسية إضافة إلى تحديد أهدافه الإستراتيجية والأولويات للمدى المتوسط. ونورد أدناه ملخصاً موجزاً لأهم عناصر هذا "الإطار الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية":

(أ) ففي مجال الرؤية، يطمح البنك إلى أن يكون هو الرائد في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دوله الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(ب) أما بالنسبة للرسالة، فإن مجموعة البنك ملتزمة بتخفيف وطأة الفقر وتنشيط التنمية البشرية والعلوم والتقانة ودعم صناعة الصيرفة الإسلامية وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

(ج) وقد اختار البنك لرؤيته ورسالته قيماً أساسية تتمثل في الآتي:

- الأداء المتميز في جميع الأنشطة وفي التعامل مع العملاء والشركاء.
- سرعة الاستجابة في تلبية حاجات العملاء.
- الأمانة والإخلاص والنزاهة.
- التفاني في خدمة العملاء.
- تفويض السلطات والعمل كفريق.

(د) وفي ضوء المعطيات المبينة أعلاه، اختطت الإستراتيجية الأولويات الست التالية لتحقيق تلك الأهداف وذلك في غضون الفترة ١٤٢٦هـ - ١٤٣٠هـ مع اعتبار أن تعبئة وزيادة الموارد المالية والارتقاء بنوعية وأداء القوة البشرية هما شرطان أساسيان من أجل نجاح الإستراتيجية. هذه الأولويات الست هي:

- التنمية البشرية
- التنمية الزراعية والأمن الغذائي
- تطور البنية الأساس (الاقتصادية والاجتماعية)
- تنمية التجارة بين الدول الأعضاء
- تنمية القطاع الخاص
- دعم البحوث والتطور في مجال الاقتصاد والصناعة المصرفية الإسلامية.

ومن ناحية أخرى، وكما سيأتي بيانه لاحقاً، فإن البنك اشرف على الانتهاء من الإجراءات اللازمة لتبني "الرؤية للعام ١٤٤٠هـ" والتي قد حشد لها كوكبة متميزة من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد لتحديد التحديات التي ستواجه الأمة الإسلامية -

خاصة في المجال الاقتصادي – حتى ذلك التاريخ وماذا سوف يكون دور مجموعة البنك في مجابهة تلك التحديات.

## ٦- نمو الهيكل المالي وتعبئة الموارد لتلبية الحاجيات التنموية المتزايدة

### تعزيز الموارد الرأسمالية العادية

شهدت قاعدة رأس مال البنك توسعاً عبر السنين ويعزى ذلك إلى دعم وتعاون ومساندة الدول الأعضاء وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. وقد ساعد هذا النمو في رأس مال البنك على المساهمة في تلبية جانب من احتياجات الدول الأعضاء المتزايدة للتمويل التنموي. ويوضح الجدول التالي الزيادة المضطردة التي حدثت في رأس مال البنك في ثلاث سنوات مختارة منذ تأسيس البنك وحتى تاريخه:

### جدول رقم (٢): تطور رأس مال البنك الإسلامي للتنمية

| السنة        | المصرح به                                   | المكتتب فيه                                  | المدفوع                                      |
|--------------|---|--|--|
| ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م | ٢ بليون دينار إسلامي<br>(٣ بليون دولار)     | ٧٥٠ مليون دينار إسلامي<br>(١,٣ بليون دولار)  | ٧٥٠ مليون دينار إسلامي<br>(١,٣ بليون دولار)  |
| ١٤١٣هـ/١٩٩٢م | ٦ بليون دينار إسلامي<br>(٩ بليون دولار)     | ٤,١ بليون دينار إسلامي<br>(٦,٢ بليون دولار)  | ١,٨٨ بليون دينار إسلامي<br>(٢,٨ بليون دولار) |
| ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م | ١٥ بليون دينار إسلامي<br>(٢٢,٧ بليون دولار) | ٨,٠ بليون دينار إسلامي<br>(١٢,٠ بليون دولار) | ٢,٧ بليون دينار إسلامي<br>(٤,١ بليون دولار). |

وتتألف الموارد الرأس مالية العادية للبنك من المبالغ المتأتية من الدول الأعضاء (أي رأس المال المدفوع واحتياطاته وأرباحه المستبقاة). وقد بلغت ٥,٩ بليون دينار إسلامي في عام ١٤٢٦ هـ (٨,٣ بليون دولار أمريكي).

### إنشاء صندوق الوقف

ويقوم البنك، كما سمحت له بذلك اتفاقية التأسيس، بالتوظيف قصير الأجل للأموال، لذلك يتم إيداع الأرصدة السائلة التي لا يحتاجها البنك للعمليات العادية أو لتمويل التجارة لدى مؤسسات مالية تعمل في الأسواق المالية الدولية، وفي الدول الأعضاء. وفي شهر رجب سنة ١٣٩٦هـ (الموافق يناير ١٩٧٦م)، اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين للبنك قراراً بشأن الأموال التي تتحصل من وضع ودائع البنك في المصارف الأجنبية. وقد قضى القرار بتجنيد تلك الأموال ووضعها في حساب خاص. وبناء على ما صدر من المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي قرر مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي الثالث المنعقد في ١٦ من ربيع الثاني عام ١٣٩٩هـ (الموافق ١٤ من مارس عام ١٩٧٩م) أن الدخل الصافي المتحصل من ودائع البنك في المصارف الأجنبية يجب أن يخصص للأغراض التالية :

- (أ) التدريب والبحوث التي تهدف إلى مساعدة وإرشاد الدول الأعضاء في تعديل مسار نشاطها الاقتصادي والمالي والمصرفي بما يتواءم وأحكام الشريعة الإسلامية. وتوخيا لهذه الغاية، تم إنشاء المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في مقر البنك في جدة.
- (ب) توفير وسائل الإغاثة في شكل السلع والخدمات المناسبة التي تقدم للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية التي تتعرض للكوارث الطبيعية والمحن.
- (ج) توفير المساعدات المالية للدول الأعضاء من أجل دعم وتأييد القضايا الإسلامية.

وظل صندوق الحساب الخاص يقوم بالصرف على الأوجه المبينة أعلاه، إلى أن أنشأ البنك في عام ١٤١٨هـ صندوقاً أطلق عليه اسم "صندوق الوقف". وتستخدم موارد الصندوق من أجل دعم مختلف أنشطته وبرامج المعونة الخاصة ويتم جل التمويل في شكل منح غير مستردة. وقد بلغ صافي أصول الصندوق عند إنشائه عام ١٤١٨هـ ٨٨٥ مليون دينار إسلامي (١,١٩٤ بليون دولار). وبنهاية عام ١٤٢٦هـ بلغ إجمالي الأصول ٩٠٤ مليون دينار إسلامي (١,٢٦٦ بليون دولار).

#### مبادرات تعبئة الموارد

يقوم البنك بدعم موارده العادية عن طريق تعبئة الأموال من خلال برامج وأدوات تمويلية متنوعة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد دفع الطلب المتزايد للتمويل التنموي من قبل الدول الأعضاء البنك لأن يوجه قدراً كبيراً من مجهوداته لتطوير هذه الأدوات. وتشمل الأدوات المستعملة الآن البرامج والصناديق الآتية:

- (أ) برنامج ودائع الاستثمار  
(ب) محفظة البنوك الإسلامية  
(ج) صندوق حصص الاستثمار  
(د) صندوق البنك الإسلامي للتنمية لتمويل البنية الأساس  
(هـ) برنامج تمويل الصادرات  
(و) صندوق الاستثمار في ممتلكات الوقف  
(ز) إصدار الصكوك

يقدم برنامج ودائع الاستثمار الذي أسس عام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) للمستثمرين خياراً يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية من أجل الاستثمار في تمويل عمليات البنك. ويقبل البنك بموجب البرنامج ودائع عدد من المؤسسات ويستخدمها في استثمارات قصيرة الأجل في تمويل التجارة الخارجية. أما محفظة البنوك الإسلامية التي أسست عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) فهي نافذة يعبئ البنك من خلالها السيولة المتاحة لدى عدد من البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، ويوجهها لتمويل عملياته في الدول الأعضاء. وأسس صندوق حصص الاستثمار عام ١٤١٠هـ (١٩٨٩م) كنافذة أخرى تعبئ موارد إضافية من السوق تقدم للمستثمرين قنوات استثمارية مريحة تتفق عملياتها مع أحكام الشريعة الإسلامية. من ناحية أخرى فإن برنامج تمويل الصادرات الذي

أسس عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٧م) فهو يستخدم فقط لتنمية الصادرات من الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، وتمشياً مع رؤيته الهادفة إلى تعبئة موارد إضافية من السوق بدلاً من اللجوء في كل مرة إلى الدول الأعضاء، أطلق البنك أحدث مبادراته في هذا الصدد في يوليو من عام ٢٠٠٣م وهي إصدار صكوك البنك الإسلامي للتنمية (السندات). وكان الإصدار الأول المبدئي بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، ولكن في ضوء الطلب القوي من المستثمرين فقد تمت زيادة حجم الإصدار إلى ٤٠٠ مليون دولار. والإصدار مدته خمس سنوات، وهذا هو أول إصدار في سوق مال إسلامي من جهة غير سيادية (عقب عروض ماليزيا والبحرين)، وثاني إصدار سندات "دولية" كسند إسلامي.

وتتسم العملية بخصائص السند التقليدي والإدارة الإسلامية. وتشمل أصول صكوك البنك أصول إجارة وغيرها من تلك التي تتفق وأحكام الشريعة التي تم تحويلها إلى الصندوق الذي تأسس خصيصاً لهذه العمليات. ويضمن البنك جميع المدفوعات المستحقة من هذه الأصول، ويقدم الدعم كمقدم سيولة ومشتري نهائي لأصول الصكوك عند الاستحقاق. وتعهد البنك بعرض خاص شامل يغطي الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا. وقد وزعت العملية بصورة جيدة وكان معظم الطلب من الشرق الأوسط كما تحقق التوزيع في الشرق الأقصى وأوروبا. ونجح البنك في توسعة نوع المستثمرين لهذه الأصول. وكانت العملية أصلاً إصداراً إسلامياً، إلا أنها اجتذبت مشتريين تقليديين، فقد جاء نحو ٧٠% من الطلبات من السوق التقليدية. ونجح الغرض من العملية في تطوير أسواق مال إسلامية، فقد كان هناك عدد من المستثمرين من قطاع التمويل الإسلامي الذين اشترى سندات قابلة للتعامل لأول مرة. وحقق البنك أهدافه في إشراك البنوك المركزية التي تمثل نحو ٤٠% تقريباً من طلبات الشراء. وشارك البنك، كمدير مشارك، في إصدار صكوك قطرية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٣م. ويكتتب البنك أيضاً في عدد من عروض الصكوك من حكومة البحرين. ويقوم البنك حالياً بجهود لتطوير سوق الصكوك وذلك بإيجاد سندات قابلة للتعامل تتسق وأحكام الشريعة.

وقد حصل البنك على تصنيف (AAA) بواسطة مؤسسة "Standard & Poor's" للتصنيف الائتماني في ديسمبر ٢٠٠٣م في خطوة مهمة لتعبئة الموارد من السوق الدولية كأول مؤسسة في العالم الإسلامي تحصل على هذا التصنيف. كما اعترفت لجنة بازل في يونيو ٢٠٠٤م بأن البنك بنك تنموي متعدد الأطراف معدل الخطر المرجح لديه صفر. وقد سهل هذا التصنيف دخول البنك إلى السوق الدولية لتعبئة موارد إضافية بغية تلبية الاحتياجات المالية المتزايدة للدول الأعضاء. وصكوك البنك هي أول أوراق مالية تقليدية تتوافق مع الشريعة. وتجدر الإشارة إلى أن النجاح الذي قابلته البنك في إصداره الأول دفعه إلى الموافقة على الإصدار الثاني في ٢٠٠٥م بمبلغ بليون دولار تكون الشريحة الأولى منه ٥٠٠ مليون دولار. والجدول التالي يوضح المبالغ التي تمت تعبئتها من السوق عن طريق الصناديق والبرامج سالفة الذكر:

جدول رقم (٣) : الموارد المعبأة من السوق حتى عام (١٤٢٦هـ)

(المبالغ بالملايين)

| مسلسل | الإدارة المالية                       | بالدينار الإسلامي | بالدولار الأمريكي |
|-------|---------------------------------------|-------------------|-------------------|
| ١     | برنامج ودائع الاستثمار                | ٩٦,٥٣             | ١٤٤,٣٠            |
| ٢     | صندوق حصص الاستثمار                   | -                 | ٣٢٥,٠٠            |
| ٣     | محفظة البنوك الإسلامية                | -                 | ١٠٠,٠٠            |
| ٤     | برنامج تمويل الصادرات                 | ١٣٤               | ٢٠١,٠٠            |
| ٥     | صندوق الاستثمار في ممتلكات الوقف      | ٣٣,٦              | ٥٠,٣٣             |
| ٦     | صندوق البنية الأساس                   | -                 | ٩٣٠,٥٠            |
| ٧     | المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص | -                 | ٢٨٢,٢١            |
| ٨     | الصكوك                                | -                 | ٩٠٠,٠٠            |
| ٩     | الإجمالي                              |                   | ٢,٩٣٣,٣٤          |

٧- النشاط التمويلي التنموي للبنك

يوجه البنك كمؤسسة مالية تنموية جُل نشاطه ويستغل الموارد المتاحة لديه لدعم ومساندة جهود دولة الأعضاء الهادفة إلى تحقيق الطفرة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتحسين المستوى والبيئة المعيشية للإنسان في تلك الدول. ويهتم البنك بصفة خاصة، كما رأينا سالفاً في توجهاته الإستراتيجية، بالإنسان باعتبار أنه المستهدف والمستفيد من التنمية، ولذلك فإن التنمية البشرية تمثل محوراً ومركزاً أساسياً لنشاط البنك ويتمثل ذلك في اهتمامه بمحاربة الفقر وبتوفير التعليم بكل مراحلها والصحة والتدريب وتوفير مياه الشرب والارتقاء بالصرف الصحي ونحو ذلك من الأنشطة المساعدة. لكن البنك لا يحصر نشاطه على إنسان الدول الأعضاء، بل يتعدى ذلك ليشمل المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء كما تقتضي ذلك وثائق تأسيسه. ويمارس البنك هذا النشاط التمويلي عبر ثلاثة محاور رئيسه هي العمليات العادية وتمويل التجارة وعمليات المساعدة الخاصة.

وعرف حجم تمويل البنك تطوراً مستمراً حيث بلغ المجموع التراكمي الصافي للتمويلات التي اعتمدها جميع نوافذ البنك حتى نهاية ١٤٢٦هـ، ٤١,٤ بليون دولار. وقد توزع هذا التمويل التراكمي كما يلي: ١٦,٤ بليون دولار لتمويل المشروعات والمساعدة الفنية، و٢٤,٤ بليون دولار لعمليات تمويل التجارة، و٥٩٧ مليون دولار للمعونة الخاصة. ويوضح الجدول التالي حجم العمليات التي مولتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية منذ بدء نشاط أعمال البنك التمويلية في العام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) وحتى العام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٦م).

جدول رقم (٤) : إجمالي قيمة العمليات التي مولتها مجموعة البنك  
منذ بدء نشاطها (١٣٩٦-١٤٢٦هـ/١٩٧٦-٢٠٠٥م)

| نوع العمليات            | نوع التمويل  | حجم التمويل<br>(مليون دولار)  |
|-------------------------|--|---|
| العمليات العادية        | تمويل المشروعات<br>المساعدة الفنية   | ١٦,١٦٣,٨٧<br>١٩٧,٤١   |
| المجموع                 |  | ١٦,٣٦١,٢٨   |
| عمليات تمويل التجارة    | تمويل الاستيراد<br>تمويل الصادرات<br>محفظة البنوك الإسلامية<br>صندوق حصص الاستثمار<br>صندوق الاستثمار في ممتلكات الوقف<br>المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص<br>عمليات الخزنة | ١٩,٢٠٥,٧٩<br>١,٣١٨,٣٢<br>٢,٨١٥,٢٤<br>٧٩٤,٧٤<br>٢٤,٢٥<br>٢٩,٣٢<br>٢٢٨,٤٩ |
| المجموع                 |  | ٢٤,٤١٦,١٤   |
| عمليات المساعدة الخاصة  |  | ٥٩٧,٣٣  |
| الإجمالي الكلي (الصافي) |  | ٤١,٣٧٤,٥٥   |

تمويل المشاريع التنموية

وتشمل العمليات العادية تمويل المشروعات (بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية)، وهو النشاط الأساسي للبنك وكذلك تقديم المساعدات الخاصة. ويستعمل البنك صيغ المساهمة في رأس المال وتقديم القروض الحسنة والقروض الخاصة للدول الأقل نمواً وأسلوب الإجارة والبيع لأجل والاستصناع وأسلوب البناء والتشغيل وتحويل الملكية وتقديم خطوط التمويل لمؤسسات التمويل الوطنية وللبنوك المركزية والتجارية في الدول الأعضاء، وكذلك أسلوب المشاركة المتناقصة والمرابحة والمضاربة وترتيب التمويل الثنائي الجماعي مع مؤسسات التمويل الأخرى لتمويل المشاريع الإنتاجية بصفة خاصة، ومشاريع الخدمات الأساسية التي تستهدف تحقيق التنمية. ولقد أصبح نظام إصدار الصكوك (السندات الإسلامية) حديثاً هو أحد أهم الوسائل التمويلية وأكبرها في تعبئة الموارد من السوق.

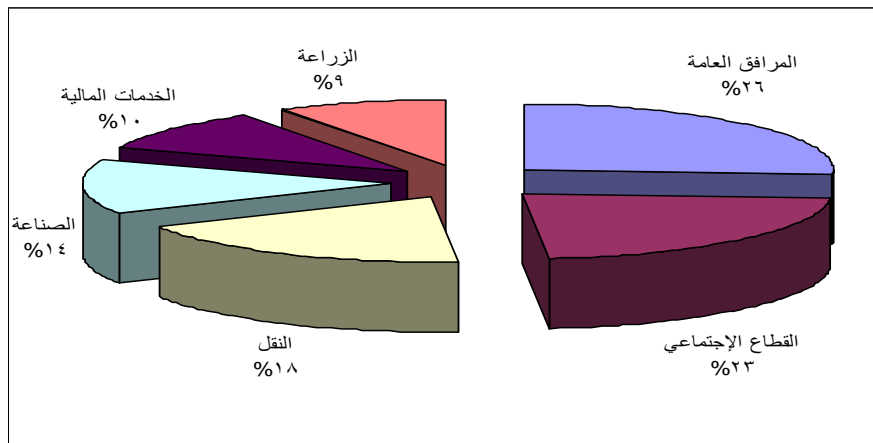
ويظهر التوزيع القطاعي لعمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مدى اهتمام المجموعة بالقطاعات التي لها أثر مباشر على حياة الناس والتنمية في العالم الإسلامي. فمنذ تأسيس البنك، تم تخصيص ٢٦% من إجمالي التمويل لتمويل ٣١٩ مشروعاً للمرافق العامة في مجالات مد شبكات المياه، والطاقة الكهربائية، ومد أنابيب نقل الغاز، وشبكات الصرف الصحي. أما القطاع الاجتماعي، مع التركيز بشكل أساسي

على التعليم والصحة، فقد تم تمويل ١٦٧٥ مشروعا بنسبة ٢٢,٧% من إجمالي التمويل. وتشمل هذه المشروعات مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ومراكز التدريب المهني. في حين بلغت حصة قطاع النقل والمواصلات ١٨,٤% من التمويل استفاد منها ٣٢٢ مشروعا في ميادين بناء وتأهيل المطارات والموانئ والطرق ومد خطوط السكك الحديدية بالإضافة إلى خطوط الاتصالات. فيما تم تمويل ٣١٣ مشروعا في قطاع الزراعة بنسبة بلغت ٨,٩% من إجمالي تمويل البنك، تشمل مشاريع الري وإصلاح الأراضي وإنشاء نقاط المياه وحفر الآبار. بينما عادت النسبة الباقية من حجم التمويل الإجمالي ٢٣,٩% للصناعة والخدمات المالية.

**جدول رقم (٥) : توزيع المشاريع الممولة من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بحسب القطاعات (١٣٩٦-١٤٢٦هـ)**

| النسبة (%) | قيمة التمويل بالدولار الأمريكي | النسبة (%) | عدد المشروعات |                  |
|------------|--------------------------------|------------|---------------|------------------|
| ٢٦,٠       | ٤٤٠٩,٠٣                        | ١٠,١       | ٣١٩           | المرافق العامة   |
| ٢٢,٧       | ٣٨٥٥,٩٧                        | ٥٢,٣       | ١٦٥٧          | القطاع الاجتماعي |
| ١٨,٤       | ٣١٢١,٩٨                        | ١٠,٢       | ٣٢٢           | النقل            |
| ١٣,٧       | ٢٣٣١,٧٧                        | ٦,٩        | ٢١٩           | الصناعة          |
| ١٠,٢       | ١٧٣٤,٩                         | ١٠,٧       | ٣٤٠           | الخدمات المالية  |
| ٨,٩        | ١٥٠٧,٩٧                        | ٩,٩        | ٣١٣           | الزراعة          |
| ١٠٠,٠      | ١٦٩٦١,٦٢                       | ١٠٠,٠      | ٣١٧٠          | المجموع          |

**رسم بياني رقم (١) : المبالغ المعتمدة لعمليات تمويل المشاريع بحسب القطاعات (١٣٩٦ - ١٤٢٦هـ)**



**تمويل العمليات التجارية للسلع التنموية**

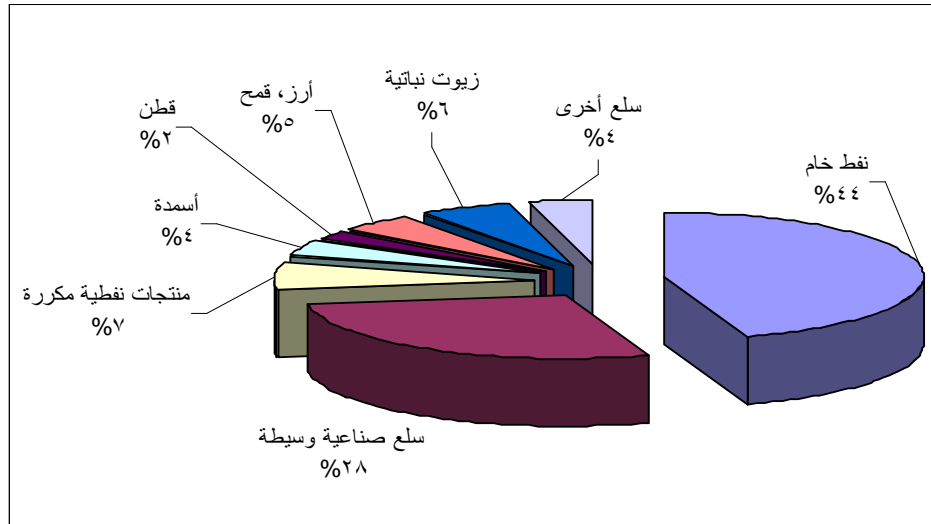
ومن ناحية أخرى فإن البنك الإسلامي للتنمية هو إحدى المؤسسات المالية الدولية القلائل ضمن منظومة مؤسسات التمويل متعددة الأطراف التي تقوم بعمليات تمويل

التجارة وذلك لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها التنموية عن طريق تقديم التسهيلات التي تمكنها من استيراد سلع ذات طبيعة تنموية، وعن طريق تمويل الصادرات لدعم موازينها التجارية وموازن المدفوعات، وللحصول على النقد الأجنبي الذي دائماً ما تكون هي في أمس الحاجة إليه. كما إن البنك هدف من هذا البرنامج إلى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء عن طريق تشجيع التبادل السلعي بينها ودعم ذلك التعاون وتحفيزاً لها للبحث عن فرص التكامل بين اقتصاداتها.

وقد طوّر البنك أدوات تمويلية عديدة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية لهذا الغرض، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، برنامج تمويل الواردات وبرنامج تمويل الصادرات والمرابحة على مرحلتين وأنماط مختلفة من هيكلية التمويل وتقديم خطوط الائتمان قصيرة الأجل للبنوك التجارية في الدول الأعضاء وتقديم تسهيلات مالية بضمان عائدات التصدير. وكما هو معروف، فإن البنك قد أنشأ المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لتكون ذراع الرئيس في عملية حفز الاستثمار وزيادة التبادل التجاري بين دوله الأعضاء.

ويشكل برنامج عمليات تمويل الاستيراد أكبر البرامج الخاصة بالتجارة؛ إذ يشكل ٧٩ % من إجمالي عمليات التجارة. ويمول برنامج تمويل الاستيراد من موارد البنك الذاتية. وهو يقدم إلى الدول الأعضاء لاستيراد السلع الأساسية والوسيط. الرسم البياني التالي يوضح توزيعاً للمبالغ المعتمدة في هذا البرنامج بحسب السلع.

رسم بياني رقم (٢) : المبالغ المعتمدة لعمليات تمويل الاستيراد بحسب السلع (١٣٩٧ - ٢٠٢٦ هـ)



وبالإضافة إلى برامج تمويل التجارة سالفة الذكر، يوجد لدى البنك برامج خاصة صممت خصيصاً لتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء مثل برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة الذي يهدف إلى تقوية قدرات الوكالات المسؤولة عن تشجيع الصادرات في الدول الأعضاء. كذلك يساعد البنك بلدانه الأعضاء على المفاوضات في القواعد التجارية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. وقد نظم البنك في هذا المجال العديد من

الاجتماعات التشاورية والدورات حول السياسات التجارية والمشروعات القطرية في مجال منظمة التجارة العالمية.

وفي إطار التطوير الهيكلي للبنك، يقوم البنك حالياً بالتحضير لإنشاء المنظمة الإسلامية لتمويل التجارة برأس مال مصرح به قدره ٣ بليون دولار. وستكون هذه المنظمة هي المسؤولة عن كل برامج البنك المتعلقة بالتجارة. ويتوقع أن يتم التوقيع علي ميثاق إنشاء هذه المنظمة خلال اجتماع مجلس محافظي البنك في شهر مايو القادم بدولة الكويت وأن تباشر نشاطها بنهاية هذا العام بإذن الله.

وبجانب تمويلاته من موارده الذاتية أو تلك التي يقوم بتعبئتها من السوق، يضع البنك أهمية خاصة للتعاون مع شركائه في التنمية. وتشمل القائمة حكومات الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل التنموي العالمية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي وصندوق الإيفاد ونحوها. وكذلك مؤسسات التمويل الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية وهي: صندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، إلى جانب البنوك الإسلامية الاستثمارية والتجارية ومؤسسات التمويل الوطنية والمنظمات الأهلية غير الحكومية.

وفي ظل النمو المتسارع لدور القطاع الخاص في دوله الأعضاء من حيث مشاركته في عمليات الإنتاج الاقتصادي والتنمية الاجتماعية فقد بدأ البنك يولي اهتماماً متزايداً بهذا القطاع الهام. فبجانب اعتباره شريكاً أساسياً في دعم التنمية، فلقد أنشأ البنك شبكة واسعة من أذرع التمويل للقطاع الخاص نذكر منها على سبيل المثال:

(أ) صندوق البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروعات البنية الأساس برأس مال مصرح به يبلغ ١,٥ بليون دولار بلغ المدفوع منه ٩٣١ مليون دولار، استنفذ الصندوق حالياً استثمارها.

(ب) المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص برأس مال مصرح به قدره بليون دولار بلغ المدفوع منه حتى الآن ٢٨٢ مليون دولار استثمرت منه المؤسسة حتى الآن ١٩٠ مليون دولار لتمويل ٣٠ مشروعاً من مشروعات القطاع الخاص.

(ج) محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية برأس مال ثابت قدره ١٠٠ مليون دولار ورأس مال متغير بلغ ٢٨٠ مليون دولار ووديعة خاصة من البنك حجمها ٣٠٠ مليون دولار. وقد بلغ إجمالي العمليات المعتمدة من المحفظة حتى نهاية ١٤٢٦هـ ٤,٤٥ بليون دولار منها ٢,٨١ بليون (٦٣%) لتمويل التجارة.

(د) صندوق البنك الإسلامي للتنمية لحصص الاستثمار، وقد بلغت موارد هذا الصندوق ٣٢٥ مليون دولار وتساهم فيه ٢٠ مؤسسة مستثمرة من ١١ دولة من الدول الأعضاء. وقد بلغ إجمالي التمويل المعتمد من الصندوق حتى نهاية ١٤٢٦هـ ١,٦٨ بليون دولار أمريكي منها ٧٩٥ مليوناً (٤٧%) لتمويل التجارة عن طريق المرابحة.

(هـ) صندوق الاستثمار في ممتلكات الوقف: ويعمل هذا الصندوق في تنمية وإدارة ممتلكات الوقف وهو يستهدف القطاعين العام والخاص. ويبلغ رأس المال المعتمد

حتى الآن ٥٧ مليون دولار، وبلغ ما اعتمده الصندوق منذ إنشائه في عام ١٤٢١هـ حتى الآن ٣٩ عملية بمبلغ ١٩٩ مليون دولار.

## ٨- تقييم الأثر التنموي لتمويل البنك على الدول الأعضاء

يطبق البنك في تقييم أثر التمويل التنموي الذي يقدمه للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء نهجا شمل عدة عناصر من بينها تقييم المشاريع المنجزة والعمليات الجاري تنفيذها من قبل مكتب تقييم العمليات في البنك، وتقييم المساعدة القطرية، والتقييم الدوري للبنك من قبل شخصيات بارزة، والدراسات المسحية، والندوات الخاصة التي يعقدها مجلس المديرين التنفيذيين.

فمن ناحية، يعد مكتب تقييم العمليات في البنك تقارير بصورة منتظمة لعمليات البنك، وهو مكتب مستقل يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس البنك، ويوفر تقييما مستقلا للمشاريع المنجزة أو للعمليات الجاري تنفيذها والممولة من البنك. وحتى نهاية عام ١٤٢٣هـ، بلغ مجموع المشاريع التي قيمها مكتب تقييم العمليات ٢١٧ مشروعا، منها نسبة ٨٠% صنفت كمشاريع ناجحة (أي التي تحقق كافة الأهداف المتوقعة منها أو أكثر من ذلك بصورة فاعلة دون أن يكتنفها أي نواحي قصور) أو ناجحة جزئيا (أي التي تواجه تطورات ونواحي قصور غير متوقعة رغم ما تتطوي عليه عوامل النجاح ورغم تلبيتها لمعظم الأهداف الرئيسية المرجوة).

وبالإضافة إلى تقييم مشروعات محددة، شرع المكتب في تقييم المساعدة القطرية. والهدف من هذه العملية هو تقييم مدى أهمية وفاعلية عمليات البنك في الدول الأعضاء. وكانت عملية تقييم المساعدة القطرية الأولى خاصة بالأردن، ونفذها البنك في عام ١٤٢٣هـ بالتعاون مع البنك الدولي. ومن المقرر إجراء عمليات تقييم مماثلة لعدد من الدول الأعضاء الأخرى في البنك، وذلك بالتعاون مع البنك الآسيوي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية.

ومن ناحية أخرى دأب البنك على تحقيق تقييم شامل بصفة دورية. وقد نظم البنك مراجعة رئيسية لعملياته مرة كل خمس سنوات. وقام حتى الآن بتنظيم ٤ عمليات مراجعة من هذا النوع منها عمليتان داخليتان نفذهما موظفو البنك، وعمليتان خارجيتان نفذتهما مجموعة من الشخصيات البارزة من الدول الأعضاء تشمل وزراء للمالية والتجارة ومحافظي البنك والمديرين التنفيذيين السابقين ومسؤولين من الدول الأعضاء العاملين في المنظمات الدولية. وتمت عملية المراجعة الخارجية الأولى في عام ١٩٨٥م عندما أكمل البنك السنة العاشرة من عمره، وتمت العملية الثانية في عام ١٩٩٥م بمناسبة مرور عشرين سنة على بدء عمليات البنك. وفي كل مرة، يتم إجراء تقييم نقدي لأداء البنك ومدى كفاية وفاعلية برامج التنمية التي ينفذها، وصياغة مقترحات حول النهج المستقبلي الذي ينبغي أن يتبناه لترشيد عملياته من أجل ضمان تحقيق أفضل أثر تنموي ممكن.

أما الطريقة الأخرى التي يحاول البنك أن يقيم بها أثر التمويل التنموي الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء فهي الدراسات المسحية المختلفة. وكان البنك قد قرر في عام ١٩٩٩م، بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على تأسيسه، إعداد دراسة مسحية شاملة

لتقييم أدائه منذ بدء عملياته. ولهذا الغرض، تم تصميم استبيان تفصيلي يغطي المجالات المختلفة لأنشطة البنك. وكان من أهداف هذا الاستبيان، السعي لوضع البنك في مركز تنافسي لمواجهة التحديات والفرص التي تتيحها الألفية الجديدة، وتمكين البنك من إعادة النظر في أهدافه وصياغتها من جديد لتوضيح مهمته وتفسيرها بالشكل الصحيح، ومعرفة مدى تلبية أهداف البنك وسياساته واستراتيجياته وأولوياته وأنشطته وهيكله التنظيمي لاحتياجات الدول الأعضاء. وأعرب أكثر من نصف الذين شملهم الاستبيان عن رأي مفاده، أن للتمويل الذي يقدمه البنك أثرا متوسطا أو قويا على الدول الأعضاء. وأبرزوا في ردودهم المشكلات الرئيسية التي تواجهها دولهم بخصوص العلاقة مع البنك، وقدموا اقتراحات محددة لتحسين هذه العلاقة. وكانت هذه الملاحظات والاقتراحات محل دراسة جادة من قبل إدارة البنك. ووفرت الدراسة للبنك معلومات قيمة حول رأي المستفيدين من أنشطته، ومكنت إدارة البنك من معالجة عدد من القضايا ذات الصلة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وفي إطار تقييم الأثر التنموي لنشاطاته، نظم البنك ندوات خاصة على رأس كل ٥٠ اجتماعا من اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين، يدعو للمشاركة فيها الأعضاء الحاليين والسابقين لإدارة البنك وللمجلس المديرين التنفيذيين لتقييم أداء البنك وآفاق المستقبل. وأتاحت هذه الندوات تقديم عدد من المقترحات شملت مجموعة واسعة من المجالات من بينها دور البنك في مكافحة الفقر في الدول الأعضاء، وتشجيع الصيرفة الإسلامية، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية القطاع الخاص، وتشجيع التجارة، وحجم المشاريع التي يمولها البنك، ومساهمة المستفيدين في تصميم وتنفيذ المشاريع، وتعبئة الموارد، وبناء القدرات الذاتية للبنك، وتعزيز الأثر التنموي لمساهمة البنك إلى آخره.

كما نظم البنك بمناسبة مرور ٢٥ سنة و ٣٠ سنة على تأسيسه احتفالات بيوم البنك الإسلامي للتنمية في عدد من الدول الأعضاء. وحققت هذه الاحتفالات عددا من الأهداف أهمها الاطلاع على آراء الدول الأعضاء حول أنشطة البنك في الماضي والحاضر، وتوقعات هذه الدول واقتراحاتها حول الأنشطة المستقبلية. وتضمنت هذه الاقتراحات والملاحظات ثناء على أداء البنك بصفة عامة كما أبرزت بعض المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين مثل زيادة حجم التمويل الذي يقدمه البنك، وتحسين محفظة المشاريع بالإعداد الجيد والمتابعة المكثفة، وتبسيط الإجراءات، واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. وكانت هذه التعليقات والاقتراحات محل دراسة تفصيلية من قبل إدارة البنك، وتم إعداد خطة لتنفيذها.

## الخاتمة :

إن المتمعن في تجربة البنك الإسلامي للتنمية في مجال حشد واستغلال موارد التمويل التنموي، يستطيع أن يستخلص كثيرا من الدروس. فبعد ثلاثين عاما من تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، اتضح جليا أن هذا النظام المالي الإسلامي ممكن التطبيق وأنه يساهم مساهمة فاعلة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكما ورد في متن هذه الورقة فإن البنك يعتبر تجربة رائدة وفريدة لتعاون دول الجنوب.

واستطاع البنك أن يستنبط أساليب ووسائل تمويلية متنوعة تعينه على تحقيق أهدافه خاصة، في مجال أسبقيات محاربة الفقر والتنمية البشرية والتعاون بين الدول الأعضاء ودعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية. ففي مجال محاربة الفقر، يقوم البنك

بتمويل مشاريع البنية الأساس ومشاريع تنمية الزراعة وتأمين الغذاء والمشاريع الصغيرة التي تستهدف خلق فرص العمالة وزيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي. كما وأنه يولي أهمية كبرى لتنفيذ مشروعات التعليم والصحة والحفاظ على البيئة، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة والمساعدة الفنية للدعم المؤسسي ودعم القدرات. أما تركيزه على التنمية البشرية فيشمل أيضا تمويل مشروعات التعليم لكل المراحل والتدريب وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتقنية المعلومات. وفي مجال التعاون بين الدول الأعضاء، يمثل تمويل التجارة والتجارة البينية واحدا من أهم أوجه التعاون. حيث استطاع البنك، عن طريق تدخلاته التمويلية، أن ينشط العلاقة بين الدول الأعضاء، ويدعم قطاعي الصادرات والواردات بدرجة ملحوظة.

ويواصل البنك جهوده الحثيثة في مواجهة تحديات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي المستدام في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. وليكون البنك أكثر فاعلية على مواجهة هذه التحديات، يقوم البنك حاليا بإعداد رؤية بعيدة المدى ١٤٤٠هـ تهدف إلى تحقيق معدلات تنمية شاملة بالتركيز على محاربة الفقر والارتقاء بالخدمات الصحية وتعميم التعليم على الجميع وتوسعة صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتيسير إدماج اقتصادات الدول الأعضاء فيما بينها وإدماجها في اقتصادات بقية دول العالم الأخرى.

ومن المؤمل بحلول عام ١٤٤٠هـ إن شاء الله، أن يحقق البنك أهدافه المرجوة، مستلهما أعماله من المبادئ الإسلامية ومهتديا بها، ليعزز مساهمته في التنمية الاقتصادية والبشرية في العالم الإسلامي.

## القسم الثاني

### التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية

٩- دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم الصناعة المصرفية الإسلامية :

يقوم البنك، باعتباره مؤسسة مالية إسلامية رائدة، بدور نشط ومحفز في تشجيع وتقوية البنوك الإسلامية في الدول الأعضاء وعلى الصعيد العالمي. وقد حدد الإطار الاستراتيجي للبنك تنشيط صناعة الصيرفة الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية كواحد من أهدافه الإستراتيجية لدعم التنمية في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

وفي أعقاب إنشاء البنك منذ ثلاثين عاماً، تطورت صناعة الصيرفة الإسلامية إلى قطاع كبير يضم أكثر من ٣٠٠ مؤسسة ويدير أرصدة تتراوح بين ٨٨٠ بليون وواحد تريليون دولار أمريكي. ولم تشهد صناعة الصيرفة الإسلامية تقدماً ونمواً ملحوظاً فحسب بل أظهرت احتمالات مشجعة في السنوات القادمة. وقد زادت أصول وودائع ورأس مال البنوك الإسلامية زيادة كبيرة في العقود الثلاثة الأخيرة. وقامت البنوك العالمية التقليدية بإنشاء نوافذ تمويل إسلامية.

وقد قام البنك بمساهمة كبيرة في تطوير البنوك الإسلامية في صور عديدة، منها المشاركة في رأس المال، وتطوير صيغ جديدة لتمويل الأنشطة الاستثمارية وإنشاء برامج جديدة لتعبئة الموارد وكذلك إنشاء مؤسسات للرقابة والمعايير من أجل دمج الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية في الاقتصاد والنظام المالي العالمي. وفيما يلي هذه التطورات.

أول هذه التطورات، كما ذكرنا سابقاً، هو ترسيخ مفهوم البنوك الإسلامية حيث أن هذا المفهوم لم يكن موجوداً أصلاً عند تأسيس البنك الإسلامي للتنمية. ولما كان على البنك أن يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في عملياته كلها وبتحريم الربا، فقد واجه البنك تحدياً صعباً في القيام بعملياته. لكن التحديات نفسها أتاحت للبنك فرصة نادرة للبحث عن حلول مبتكرة تتسق وأحكام الشريعة الإسلامية وقابلة للتطبيق على الصعيد العملي والميداني. ولذلك عكف البنك على وضع عدد من صيغ التمويل وطور عدداً من أدوات التمويل في مجالي تمويل المشروعات وتمويل التجارة. وتتضمن هذه الصيغ بالنسبة لتمويل المشاريع: القروض والمساهمة في رأس المال والإجارة والبيع لأجل والاستصناع والصكوك. ويدرس البنك حالياً إمكانية إدخال صيغة بيع السلم كواحدة من تلك الصيغ. وكبديل لعمليات تعبئة الموارد من الأسواق المالية التي تتطوي على الربا، وضع البنك مجموعة من البرامج لتمويل التجارة عن طريق المراجعة شملت برنامج تمويل الواردات وبرنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وصندوق حصص الاستثمار. وقد أثبتت هذه التطورات أن المصرف الإسلامي لم يعد قادراً على الحياة فحسب، بل إنه صار بديلاً منافساً للمصارف التي تقدم نظام التمويل التقليدي.

ثاني هذه التطورات هو دعم البنوك الإسلامية عن طريق المساهمة في رؤوس أموال هذه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في الدول الأعضاء (وغير الأعضاء). ويساهم البنك حالياً في ٢٨ من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بمبلغ إجمالي مقداره ١٣٧ مليون دولار أمريكي.

ولا يقتصر دعم البنك الإسلامي للتنمية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على المساهمة في رأس مالها، بل يتعداه ليشمل تقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات وتمكين هذه البنوك من إعادة صياغة نظمها وسياساتها وتحديث أجهزة تقنية المعلومات وتدريب العاملين فيها وخلق صلات عمل بينها. كما يشمل الدعم تقديم خطوط تمويل تستهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

ولعل الدور الأهم الذي اضطلع به البنك في دعم صناعة الصيرفة الإسلامية هو مساهماته الفاعلة في إنشاء ما يمكن تسميته بمؤسسات البنية التحتية لمساعدة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على الارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها وبما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة محافظها الاستثمارية والمالية، وبما يمكنها بالتالي من الاندماج في النظام المالي العالمي. وتشمل مؤسسات البنية التحتية هذه المؤسسات والهيئات التالية :

(أ) **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، والتي أنشئت عام ١٩٩٢م بمملكة البحرين بمبادرة من البنك الإسلامي للتنمية وهي تعنى بوضع الإطار المؤسسي الذي يحكم عمليات الرقابة الذاتية فيما يتعلق بعملية الإفصاح وعرض البيانات المالية وتطبيق المعايير المحاسبية التي تتناسب مع طبيعة عمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك لضبط عمليات المراجعة بواسطة مراجعين خارجيين.

(ب) **مجلس الخدمات المالية الإسلامي**، والذي يضم في عضويته عددا من البنوك المركزية ومؤسسات النقد، أنشئ في كوالالمبور في ماليزيا عام ٢٠٠٢م كمؤسسة رقابية تنظيمية تقوم بوضع معايير رقابية وإشرافية مقبولة عالمياً لصناعة الصيرفة الإسلامية لتنظيم علاقاتها مع البنوك المركزية في بلدانها ومع النظام المالي العالمي من جهة ثانية.

(ج) **الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف**: لاحظ البنك الإسلامي للتنمية معاناة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في علاقتها بهيئات التصنيف العالمية التقليدية. ويرجع ذلك إما لعدم الدراية الكاملة لهيئات التصنيف التقليدية بعمليات الصيرفة الإسلامية أو لتحاملها. إزاء هذا الأمر، سعى البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع دولة ماليزيا وأنشأ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف لتكون هيئة متخصصة في تصنيف البنوك الإسلامية بمعايير دولية تكون مقبولة للمؤسسات ذات الاختصاص وقد تم ذلك في العام ٢٠٠٢م.

(د) **السوق المالية الإسلامية الدولية** : وجاء إنشاء السوق الذي بذل فيه البنك مجهوداً ملحوظاً، كخطوة رئيسة في تحقيق التكامل والتوافق بين أعمال مؤسسات التمويل الإسلامية وتوحيد مقاييس المنتجات المالية الإسلامية، وجعل صناعة الصيرفة الإسلامية تنافسية.

هـ) **مركز إدارة السيولة** : كذلك ساعد البنك في إنشاء مركز لإدارة السيولة بمملكة البحرين كعنصر أساس لعمل السوق المالية الإسلامية الدولية، وكنافة لتعبئة الموارد والاستثمار من خلال أدوات مالية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويتولى البنك والمركز معاً إدارة إصدار صكوك لحكومة البحرين، ومن المتوقع أن تخلق هذه الصكوك دافعاً قوياً لنشاط السوق الثانوية في الدول الأعضاء.

و) **المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية** : قام البنك في عام ٢٠٠١م بلعب دور خاص في إنشاء المجلس وهو عبارة عن كيان دولي مستقل لا ينشد الربح يهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات المالية الإسلامية ونشر المفاهيم والقواعد ذات الصلة بعمل تلك المؤسسات وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية بشكل عام. وقد تم إنشاء المجلس في البحرين وقد صار مظلة تعاون مهمة لأغلب مؤسسات التمويل الإسلامي.

ز) **المركز الإسلامي للمصالحة والتحكيم** : ولاستكمال منظومة مؤسسات العمل التمويلي الإسلامي، قام البنك بدور رائد بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في إنشاء المركز المشار إليه وقد تم ذلك في عام ٢٠٠٣م ومقره دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وكما يشير الاسم فإن الهدف الرئيس للمركز هو التوسط وحل المنازعات المالية والتجارية التي تطرأ بين مؤسسات التمويل الإسلامي، أو بينها وبين أطراف أخرى.

## ١٠ - التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية :

كما هو معروف، فإننا نعيش اليوم ما يسمى بعصر العولمة وعصر منظمة التجارة العالمية. وكلا الظاهرتين ترفعان درجة المنافسة إلى سقف بالغ العلو يكون البقاء فيه للأقوى وللاكثر استعداداً في إطار منظومة من العناصر المالية والبشرية وتلك المتعلقة بالنظم والإجراءات والسياسات وبالاستغلال الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات. ويكمن نجاح المؤسسات المالية الإسلامية وقدرتها على المنافسة، بجانب مراعاة العناصر المشار إليها أعلاه، في أن تكون البيئة الاقتصادية كلها وكذلك دور الأجهزة الرقابية مؤاتٍ لعمل تلك المؤسسات.

في ضوء أعلاه، يمكن تلخيص أهم التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية في النقاط التالية :

أولاً : لعل أكبر التحديات التي ظلت وما زالت تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية هو قناعة حكومات الدول الإسلامية بضرورة وجود هذه الصناعة، ومن ثم حمايتها على مستوى البنوك المركزية. فالبنوك الإسلامية بشقيها التنموي والتجاري لا تستطيع أن تنمو وتترعرع إلا في ظل سند قوي من السلطات الاقتصادية والمالية في بلادها، خاصة في مجال التشريعات والقوانين التي تكون بيئة العمل لتلك البنوك، وفي مجال الدعم المؤسسي واللوجستي.

**ثانياً:** باستثناء حفنة من البنوك، خاصة تلك التي أنشئت حديثاً، فإن البنوك الإسلامية عموماً تعاني من صغر حجم رأسمالها ومحدودية ومجوداتها. ولما كان حجم رأس المال يمثل عنصراً أساسياً في القدرة على المنافسة مع مؤسسات التمويل الأخرى، فإنه يتوجب على المؤسسات المالية أن تسعى حثيثاً لزيادة رساميلها أو الدخول في عملية الاندماجات لتكوّن مؤسسات مالية ذات شأن. ويزداد الوضع إلحاحاً في ظل الإقبال الكبير للبنوك التقليدية لفتح فروع إسلامية أو بنوك كاملة تتبع لها. وسيتفاقم هذا الوضع بانضمام الدولة المعنية لمنظمة التجارة العالمية، حيث يفتح الباب على مصراعيه لدخول مؤسسات مالية ضخمة تعامل معاملة المؤسسات الوطنية.

**ثالثاً:** للسبب أعلاه، ولكون أن جل موارد البنوك الإسلامية التجارية هي موارد قصيرة الأجل، فإنها تجنح إلى التمويل قصير الأجل في مجالات تمويل التجارة ونحوها. ويبقى الطلب على التمويل متوسط وطويل الأجل لصالح المشروعات الإنتاجية والخدمية غير مغطى من قبل هذه البنوك مما يضعف قدرتها على التنافس في هذه السوق. وكما سنرى لاحقاً، فإن التحدي يكمن في قدرة هذه البنوك على ابتكار أدوات مالية لسد هذه الفجوة، وتُسعمل لتعبئة موارد من السوق لهذا الغرض، وعلى نجاحها في إيجاد وسائل كفؤة لإدارة السيولة.

**رابعاً:** يكمن نجاح أي سوق من أسواق المال في قدرته على تخصيص الموارد المالية بكفاءة عالية وتوجيهها لتمويل مشروعات القطاع العام طويلة الأمد ومشروعات القطاع الخاص في مجالي الإنتاج والخدمات. ولهذا السبب تلعب أسواق المال النشطة دوراً مهماً في تقليل المخاطر وحفز النمو الاقتصادي. ولما كانت البنوك الإسلامية لا تستطيع ولوج سوق المال التقليدي وذلك لعدم انضباط ذلك السوق بالضوابط الشرعية، فإن وجود سوق مالي خاص بها يصبح في غاية الأهمية. والمحاولات القليلة نسبياً لإصدار صكوك (سندات) إسلامية، رغم نجاحها، فإنها واجهت معضلة غياب السوق الثانوية التي تسمح بتداول تلك الأوراق المالية.

**خامساً:** كما ذكرنا آنفاً، فإن من أكبر التحديات هو قدرة إدارات البحوث التابعة للبنوك الإسلامية في تطوير أدوات مالية ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، تمثل مواعياً لاستيعاب السيولة، وتستجيب في ذات الوقت للطلب المتزايد على التمويل الإسلامي. فالمنتجات المتداولة الآن للتمويل قصير الأجل المتمثلة في المرابحة ومشتقاتها، وتلك التي تُعنى بالتمويل متوسط وطويل الأجل كالمساهمة في رؤوس الأموال والإجارة والبيع لأجل والاستصناع وبيع السلم ونحو ذلك، لا تقى بالحاجة المتزايدة لمثل هذا النوع من التمويل. ولعجز مؤسسات التمويل الإسلامي في القيام بهذا الدور، فقد اتجهت بعض الفروع { الإسلامية } للبنوك التقليدية بإدخال منتجات تحتاج في واقع الأمر إلى كثير من المراجعة في الجوانب الشرعية.

**سادساً:** إن ما ورد تحت بند خامساً أعلاه يشير بصفة خاصة إلى ضعف في دور هيئات الرقابة الشرعية، ويبرز التحدي في قدرة هذه الهيئات على النمو السريع — من حيث الكم والنوع — لمواكبة التطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية وانتشار البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بمعدل لم يسبق له مثيل في البلاد الإسلامية وغير الإسلامية. كما إنه يتوجب إنهاء الازدواجية التي نشأت تاريخياً في تكوين هذه الهيئات بين مختصين كثيري المعرفة بجوانب التمويل الفنية مع ضعف في المعرفة الشرعية، وعلماء شرعيون يعوزهم الإلمام بكامل خبايا الجوانب الفنية.

**سابعاً:** تُعاني البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من نقص واضح في الكوادر المؤهلة والمدرّبة في مجال البنوك والتمويل الإسلامي. ومجهودات التدريب التي تتم سواء على مستوى معاهد التدريب أو إدارات التدريب لتلك البنوك لا تقي إلا بالقليل. وعليه ربما يكون من المناسب أن تضع هذه المؤسسات برنامجاً موحداً للتدريب تشترك كلها في تمويله لتطوير الكادر المطلوب بطريقة علمية مدروسة ويتسم بالاستمرارية. وفي هذا الخصوص، فإنه من الأهمية بمكان أن تتبادل هذه المؤسسات تجاربها مع بعضها البعض وأن تعين بعضها، خاصة الناشئة منها، عن طريق نظام انتداب الموظفين. ويندرج تحت هذا البند أيضاً ضرورة توحيد الفتاوى وتوحيد المعايير المحاسبية لتلبية لمقتضيات التعامل في السوق المالية الإسلامية وخروجاً بتلك المؤسسات إلى العالمية في سبيل إدماجها في السوق المالي العالمي.

**ثامناً:** على أن التحدي الأكبر للبنوك الإسلامية يبقى هو الهجمة على الإسلام وعلى كل ما هو إسلامي ( وما حادثة التجني على رسولنا الكريم ﷺ في بلجيكا ببعيدة عن الأذهان ). وهذا الأمر يقتضي العمل الدؤوب والمتواصل لإجلاء صورة الإسلام وإبراز وجهه المشرق والتصدي للحملات الجائرة عليه. وهذا بدوره يحتاج إلى درجة عالية من التضامن والتنسيق بين شعوب الأمة الإسلامية وخلق المؤسسات الفاعلة التي يمكن أن تقوم بهذا الدور وتمكينها من حيث الإمكانيات المالية والبشرية والدعم المعنوي والسياسي.

